تقييم استراتيجية التنمية السياحية في مصر
من خلال الخطط السياحية الرابعة والخامسة والسادسة
« ١٩٩٧ ـ ٢٠١٢ »

دكتورة/جليلة حسن حسنين ، كلية السياحة ، جامعة الاسكندرية

مقدمـــة :

التنمية السياحية جزء لايتجزأ من التنمية الاقتصادية . والاقتصاديون يفرقون بين النمو الاقتصادى وهو ظاهرة طبيعية تحدث بسبب الزيادة فى كميات عناصر الإنتاج أو الزيادة فى انتاجيتها (بسبب التقدم الفنى أو زيادة كفاءة العمل الخ ...) . أما التنمية الاقتصادية (١) فإن مفهومها لايتضمن فقط نمو الناتج القومى بسبب زيادة كمية وانتاجية عناصر الإنتاج وإنما أيضا بل وأساسا بسبب التغيرات فى هيكل النشاط الإنتاجى ، وعادة ماتؤدى هذه التغيرات الهيكلية إلى نمو الناتج القومى بمعدلات ملحوظة على نحو لايتحقق بغير هذه التغيرات . وفى إطار هذا المفهوم تتطلب التنمية تكثيف الاهتمام بالقطاعات أو الأنشطة المتميزة التى تنمو أو يمكن أن تنمو مستقبلاً بمعدلات مرتفعة نسبياً ، مما يتطلب اعطاء أولوية للاستثمار والتقدم التقنى فى هذه القطاعات أو الأنشطة وإعطاء أولوية لتدريب العمال ومساعدتهم إلى التحول للعمل بها .

فإذا أقمنا التفرقة اللازمة بين مفهوم النمو والتنمية والتزمنا بها بالنسبة للسياحة ، فإن « نمو » النشاط السياحى سوف يتحقق طبيعيا تبعا لما يتدفق إليه من استثمارات أو قوة عمل على أساس «الهيكل القائم» . ويلاحظ أن هذا النمط من النمو قد يصبح متناقصا أو ربما ينقلب إلى العكس نظراً للسلبيات العديدة التى تنشأ من التوسع العشوائى أو زيادة الضغط على الأماكن السياحية الناجحة .

أما التنمية السياحية (٢) فلابد أن تتضمن تدخلاً ايجابياً من جانب الهيئات الرسمية المسئولة لإعطاء الأهمية النسبية اللازمة لقطاع السياحة من حيث الاستثمارات وقوة العمل المناسبة والتقدم التقنى . كما ينبغى أن تتضمن أيضا اجراء بعض التغيرات الهيكلية داخل القطاع السياحى نفسه بمعنى تكثيف الاهتمام بالمناطق أو الأماكن أو المزارات السياحية التى تتميز أو يمكن أن تتميز مستقبلا بمقدرة على تحقيق ايرادات صافية أكبر من غيرها . وبالتالى فإن مثل هذه المناطق أو الأماكن أو المزارات ينبغى أن تنال أولوية أو اهتماماً أكبر فى الاستثمار وفى نصيبها من الخبرات السياحية ومن العمل والتقدم التقنى .

وفى مصر أثبت قطاع السياحة قدرته على تحقيق معدلات نمو تفوق المعدلات المحققة فى القطاعات الأخرى وذلك بفضل المزايا التنافسية التى يتمتع بها والتى تؤهله لأن يصبح القطاع القائد لقاطرة التنمية السياحية ، خاصة أن مصادر الدخل الأساسى الأخرى فى مصر لاتتمتع بالاستقرار أو الثبات النسبى وتتأثر كثيراً بالعديد من العوامل الخارجية . فمثلاً نجد أن تحويلات العاملين بالخارج تتأثر بحالة الرواج فى الدول المستقبلة للعمالة ومستويات الانفاق العام داخل هذه الدول وسياساتها المتعلقة بتشغيل الأجانب . كذلك فإن الصادرات النفطية لمصر ترتبط أساساً بحالة الأسواق العالمية للنفط ومايرتبط بها من متغيرات لم تكن مستقرة خلال الثمانينات . وبالنسبة إلى قناة السويس فلاشك أنها أسهمت ومازالت تساهم فى توليد ايرادات صافية ومتزايدة من العملة الأجنبية إلا أننا لاينبغى أن ننسى المخاطر الراهنة من جراء المنافسة الشديدة التى تتعرض لها مع خطوط أنابيب النفط الأخرى بالمنطقة وتزايد أحجام الناقلات البترولية الضخمة التى تمر عبر الرجاء الصالح . وبالإضافة إلى كل ماسبق فقد تناقص حجم المعونات والقروض القادمة لمصر من العالم الخارجى منذ أواخر الثمانينات (٣) .

وفى هذا الإطار تزايدت أهمية الأنشطة الاقتصادية التى تسمح بتحقيق زيادة متواصلة فى ايرادات الدولة من النقد الأجنبى ومن أهمها القطاع السياحى . وأصبحت كل الآمال معلقة على صناعة السياحة فى أن تصبح من أكبر صناعاتنا التصديرية بشرط أن تتمكن من التغلب على كافة الحواجز والعوائق التى تقف حائل دون تحقيق انطلاقتها .

ويؤكد تقرير البنك المركزى تزايد الايرادات السياحية بمعدلات متزايدة من منتصف السبعينات عدا بعض السنوات التى شهدت أحداثاً غير عادية . فمثلا تزايدت الايرادات السياحية من ٣١٥ مليون جنيه فى عام ١٩٨١ إلى ٣٣٨ مليون جنيه فى عام ١٩٨٥ وإلى ١٢٤٠ مليون جنيه فى عام ١٩٨٧ وإلى ٢٩١٤ مليون جنيه فى عام ١٩٩٠ ثم إلى ٧٥٧٨ر١ مليون جنيه فى عام ١٩٩٢ ولقد أطلق على هذا العام الأخير عام الذروة السياحية . وبعد ذلك واصلت الإيرادات السياحية تزايدها ولكن بمعدلاتها الطبيعية السابقة لعام ١٩٩٢ ووصلت الى ٤٢٦٢ر٨ مليون جنيه فى عام ١٩٩٥ . ويلاحظ أن النشاط السياحى قد تعرض للركود خلال بعض سنوات التسعينات خاصة من نهاية ١٩٩٢ إلى ١٩٩٤ (٤) . ولكن هذا كما نرى لم يمنع من استعادة هذا النشاط رواجه تدريجيا وخصوصاً اعتباراً من عام ١٩٩٥ حيث تحقق فى هذا العام أعلى نسبة اشغال فندقى منذ عام ١٩٩٢ ، فلقد بلغ عدد السائحين الذين زاروا مصر خلال هذا العام ٤٦١ر١٣٣ر٣ سائحاً بمعدل زيادة عن عام ١٩٩٤ بلغت ٤ر٢١٪ كما بلغ عدد الليالى السياحية ٣٦٤ر٤٥١ر٢٠ ليلة سياحية بمعدل زيادة بلغ ٥ر٣٢٪ عن عام ١٩٩٤ كما تمثل الايرادات السياحية المحققة فى عام ١٩٩٥ وهى ٤٢٦٢ر٨ مليون جنيه نحو ٥ر٤٦٪ من إجمالى المتحصلات السلعية ، ٢ر٣٢٪ من

جملة المتحصلات الخدمية فى ميزان المدفوعات ، ويعادل الدخل السياحى نحو ٣٠٪ من عجز الميزان التجارى ، ٦٥٪ من العجز الكلى فى ميزان المعاملات التجارية دون التحويلات . أما متوسط الاشغال الفندقى فى عام ١٩٩٥ فقد بلغ ٥٨٪ وهو نفس المتوسط المحقق خلال العام المسمى بعام الذورة ١٩٩٢ (٥) .

وقد قامت وزارة السياحة بوضع ثلاث خطط خمسية للتنمية السياحية فى مصر تبدأ من عام ١٩٩٧ وتنتهى فى عام ٢٠١٢ (٦) .

ويستهدف هذا البحث :

أولاً ـ عرض وتحليل أبرز الملامح الخاصة باستراتيجية التنمية السياحية من خلال هذه الخطط.
ثانيا ـ تقييم هذه الاستراتيجية بغرض تحديد نقاط الضعف أو القوة فيها .

أولا ـ عرض وتحليل الملامح الرئيسية لاستراتيجية التنمية السياحية :

يعتبر التخطيط أداة لتحقيق التنمية السياحية ولقد قامت الدولة بوضع استراتيجية طويلة المدى لقطاع السياحة على مدى خمسة عشر عاما من ١٩٩٧ وحتى عام ٢٠١٢ وذلك من خلال ثلاث خطط هى الخطة الرابعة ١٩٩٨/٩٧ـ ٢٠٠٢/٢٠٠١ ، والخطة الخامسة ٢٠٠٣/٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٧/٢٠٠٦ ، والخطة السادسة ٢٠٠٨/٢٠٠٧ ـ ٢٠١٢/٢٠١١ . والطابع الغالب على هذه الخطط هو التخطيط التأشيرى والاعتماد المتزايد على القطاع الخاص . وذلك بالرغم من استمرار التزام أجهزة الدولة وشركات قطاع الأعمال العام بمهام معينة وسيتبين ذلك فيما بعد . ويختلف التخطيط التأشيرى اختلافاً قاطعاً عن التخطيط المركزى أو الملزم ، فالأخير يعتمد على توزيع أدوار محددة على أجهزة الدولة وشركات القطاع العام ثم تزويدها بما يلزم من موارد مالية وغيرها والزامها بتنفيذ الأهداف .

أما التخطيط التأشيرى (٧) فيعتمد أساساً على توجيه القطاع الخاص من خلال آليات السوق لتحقيق الأهداف المرجوة ، ويتضمن هذا وضع سياسات معينة لتوجيه القطاع الخاص إلى مجالات معينة للاستثمار عن طريق عوامل الجذب المختلفة مثل منحه أراضى بتكلفة رمزية أو تقدير اعفاءات ضريبية له فى حالات معينة أو توجيه الجهاز المصرفى لمنحه التسهيلات الائتمانية اللازمة .

ويذكر التقرير الرسمى الخاص بالخطط الخمسية الثلاث « أنه كان لابد من وضع استراتيجية طويلة المدى لقطاع السياحة فى عام ٢٠١٢ تأخذ فى اعتبارها ترشيد استخدام واستغلال الموارد السياحية وصولاً إلى تعظيم الآثار الاقتصادية والاجتماعية للسياحة وحمايتها من الآثار السلبية التى يمكن أن تترتب على التوسع السياحى غير القائم على أسس علمية سليمة » (٨) .

وسنقوم بعرض وتحليل استراتيجية التنمية السياحية من واقع هذه الخطة فيما يلى ثم نعمل على تقييمها .

وقد تعرض التقرير الرسمى لهذه الاستراتيجية من خلال خمس تقسيمات أو قضايا رئيسية وهى على الترتيب كما يلى :

أولا ـ استراتيجية العمل للقطاع السياحى .

ثانيا ـ السياسات الخاصة بالتنمية السياحية للقطاع السياحى .

ثالثا ـ الاجراءات الواجب اتخاذها لتنفيذ هذه السياسات .

رابعا ـ الركائز الأساسية للأهداف المقترحة لقطاع السياحة .

خامسا ـ الأدوات الدافعة لآليات السوق ولحركة التنمية السياحية .

ويرد فى التقرير الرسمى من خلال التقسيمات السابقة الملامح الرئيسية لاستراتيجية التنمية السياحية جنباً إلى جنب مع متطلبات عامة للهيئات الرسمية القائمة داخل قطاع السياحة حتى يتمكن من تأدية نشاطه المتزايد ـ أو المتوقع أن يتزايد . والمقصود بهذه الهيئات الرسمية وزارة السياحة والهيئات التابعة لها وهى هيئة التنمية السياحية والهيئة المصرية العامة للتنشيط السياحى والهيئة العامة لمراكز المؤتمرات . ولكن فى التحليل المقدم فى هذا البحث سوف يتم الفصل بين مايخص متطلبات الهيئات الرسمية لمباشرة الاشراف على عملية التنمية السياحية ومايخص هذه العملية ذاتها (٩).

وسوف نعمل على استخدام المصطلحات الواردة فى التقرير الرسمى مالم يرد اعتراض عليها من جهة توافقها مع المصطلحات الشائعة فى علم السياحة . وسنلتزم بقدر الإمكان بترتيب عرض النقاط المختلفة كما هو وارد بالتقرير حتى يمكن توضيح صورته . أما عملية التحليل والتقييم فسوف تسلك مسلكا مختلفاً .

وفيما يلى عرضا وتحليلاً للقضايا أو التقسيمات الخمس الواردة فى التقرير :

أولا ـ استراتيجية العمل للقطاع السياحى :

تقوم هذه الاستراتيجية كما هو وارد فى التقرير على محورين أساسيين هما محور العرض ومحور الطلب (١٠) .

ويشمل محور العرض :

١ـ الامتداد المتكافىء للتنمية السياحية إلى المناطق التى توليها الدولة العناية فى الوقت الحاضر وهى : أ ـ المنطقة الادارية (شلاتين/ حلايب/ أبورماد) ، ب ـ سيناء الشمالية

والجنوبية ، جـ ـ مدن جنوب الصعيد ، د ـ المناطق التى بدىء فى تنميتها سياحيا من قبل وتشمل ساحل البحر الأحمر والساحل الشمالى الغربى والوادى الجديد والأقصر وأسوان ومناطق عدة بالمحافظات أو المواقع التى تتمتع بثروات سياحية .

٢ ـ الاهتمام بعرض التراث الثقافى خاصة الآثار الإسلامية وذلك بمحاولة استرجاع هذه الآثار على الصورة التى كانت عليها والاهتمام بالبيئة المحيطة بها .

٣ ـ العمل على خلق أنماط سياحية جديدة تضاف إلى المنتج السياحى القائم مثل سياحة اليخوت والرياضات المائية والسياحات الصحراوية والبيئية والسفارى وكذلك سياحة المؤتمرات والسياحة العلاجية .

٤ ـ تصنيف المراكز السياحية تبعاً لأهميتها النسبية (حاضراً ومستقبلاً) إلى مراكز سياحية رئيسية وهى التى تستقطب الشطر الأعظم من الحركة السياحية ومراكز سياحية نشطة وهى تمتلك مقومات خاصة للجذب السياحى تهيء لها « سبل النمو السريع » ومراكز سياحية واعدة وهى التى تمتلك « امكانيات سياحية كبيرة ولكنها غير مستغلة ثم مراكز سياحية فرعية وهذه يمكن تنميتها على نطاق صغير بما يتوافق مع امكانيتها » .

أما محور الطلب :

فتستهدف استراتيجية العمل تنميته من خلال عدة محاور فرعية متكاملة وهذه تشمل :

١ ـ تطوير وتنمية نشاط المكاتب السياحية بالخارج .

٢ ـ استخدام أسلوب القوافل السياحية التى يساهم فيها خبراء التسويق والعلاقات العامة .

٣ ـ تدعيم الصلات مع منظمى رحلات السفر والسياحة وشركات الطيران لدعم الصورة السياحية لمصر فى الخارج .

٤ ـ القيام بحملات اعلانية وتسويقية .

٥ ـ اعداد الكوادر وتدريب العمالة السياحية والعمل على تحسين الأداء وادخال الحاسب الآلى والاشتراك فى شبكات المعلومات الدولية لاستخدامها فى عملية تسويق المنتج السياحى المصرى.

٦ ـ العمل على تنشيط سياحة المؤتمرات .

٧ ـ المشاركة فى المؤتمرات والبورصات والمعارض الدولية وتنظيم القوافل السياحية للتنشيط السياحى .

٨ ـ الاستعانة بالخبراء المتخصصين فى التسويق .

٩ ـ تقدير حجم العمالة والموظفين وقيمة الأجور وما فى حكمها .

تحليل وتقييم استراتيجية العمل للقطاع السياحى :

١ - بالنسبة لمحور العرض :

أ - يعتبر تصنيف هيئة التنمية السياحية للمراكز السياحية على أساس طرح أولويات لعدة بدائل بين هذه المراكز من أهم ماورد بالنسبة لاستراتيجية العمل . ذلك لأن جوهر عملية التنمية تتمثل فى اعطاء أولوية للأنشطة التى تحقق أو ينتظر أن تحقق أعلى معدلات نمو(١١) . ولقد رأينا أن الهيئة قامت بتصنيف المراكز الرئيسية الى أربعة : رئيسية ونشطة وواعدة وفرعية . ويلاحظ من التقرير أن الأولويات ليست واضحة فيما عدا التفرقة بين المراكز الثلاثة الأولى والمراكز الفرعية . فلقد أعطيت المراكز الفرعية أهمية ثانوية حيث اقترح « تنميتها على نطاق صغير بما يتفق مع امكانياتها » أما المراكز الثلاثة الأولى فالأمر غير واضح حيث كان من الضرورى على مدى الخطط الثلاث التى سوف يستغرق تنفيذها خمس عشر عاما ابتداء من ١٩٩٧ تقدير معدلات النمو بالنسبة للمراكز الرئيسية والنشطة والواعدة والمفاضلة بينها . وبالتالى يمكن العمل على تخصيص موارد استثمارية وخبرات عمل سياحى لكل مركز من المراكز السياحية بما يتناسب مع أهميته النسبية ، أى بما يتناسب مع قدرته على تحقيق ايرادات سياحية أكبر والمساهمة فى تنمية الدخل القومى بمعدل أكبر .

والواقع أن « الا هتمام المتوازن » بالمراكز السياحية المختلفة بالرغم من اختلاف اهمياتها النسبية لن يؤدى إلا إلى نمو النشاط السياحى على نفس الهيكل القائم الآن وليس هذا هو المطلوب بالنسبة للتنمية السياحية التى تستلزم احداث تغيرات هيكلية لتحقيق معدلات نمو أكثر ارتفاعاً .

ب - تتضمن الاستراتيجية استكمال احتياجات المناطق السياحية التى بدىء فى تنميتها من قبل (١٢) وهى منطقة ساحل البحر الأحمر والساحل الشمالى الغربى والوادى الجديد والأقصر وأسوان الخ ...

كما يتضمن فى نفس الوقت بداية تنمية مناطق سياحية جديدة ... وامتداداً للتحليل فى النقطة السابقة (أ) يجب أن يكون مفهوم « الاستكمال » واضحا فى اطار مستلزمات التنمية ، فإذا كان متوقعا مثلاً أن تظل هذه المناطق التى تصنف ضمن المراكز الرئيسية والمراكز النشطة متمتعة بتحقيق أعلى معدلات نمو فى الايرادات السياحية فإن «الاستكمال» لاينبغى أن يقتصر على تنفيذ ماورد فى الخطط السابقة بل ينبغى أن يمتد فيكون « استكمالاً حقيقياً » لحاجة هذه المراكز من كافة الخدمات الفندقية والسياحية

واستثمارات البنية الأساسية حتى تصل الايرادات المحققة من هذه المراكز الرائدة الى أقصى حد لها فى اطار التوازن مع أهداف المحافظة على البيئة . كذلك فإن معيار البدء فى تنمية مناطق ومراكز سياحية جديدة يجب أن يرتبط بما هو متوقع لها من ايرادات سياحية مستقبلاً فى اطار التوازنات البيئية المطلوبة .

جـ ـ يلاحظ تداخل بعض العوامل السياسية مع الاستراتيجية فالمنطقة الادارية (شلاتين/ حلايب/ أبورماد) تد أولتها الدولة اهتمامها بسبب العلاقات المتوترة مع حكومة السودان خلال النصف الأول من التسعينات وادعاء الأخيرة بأن لها حقاً فى هذه المنطقة . وقد يكون لهذه المنطقة بعض مقومات الجذب السياحى ولكن هذه المقومات وتقدير أهميتها النسبية مع مناطق أخرى كثيرة فى مصر غير واضحة ؟؟ ويتكرر تداخل العامل السياسى بدرجة أو بأخرى بالنسبة لما سمى «مدن جنوب الوادى» .. فمن المعروف أن بعض مدن جنوب الصعيد قد شهد أحداث ارهاب غير عادية ضد السائحين الأجانب وضد قوات الشرطة ، خاصة فى السنوات ١٩٩٢ ـ ١٩٩٤ . وفيما قيل عن هذه المدن أن تردى حالة الأمن فيها يرجع إلى اهمال تنميتها اقتصاديا لفترات طويلة . ولكن لماذا الخلط بين الرغبة فى تحقيق الأمن والاستقرار وتنمية هذه المدن بشكل عام (وهو أمر مطلوب) والتنمية السياحية ؟ وسوف نقرأ فى التقرير الرسمى « تنمية مدن جنوب الصعيد التى عانت لفترات طويلة من الاهمال وذلك بدعم المرافق والخدمات السياحية مع التركيز على المناطق ذات الجذب السياحى العالمى » . لماذا لاتقتصر التنمية السياحية على المناطق ذات الجذب السياحى العالمى فقط ؟ ماهو المنطق الاقتصادى وراء تنمية المناطق التى عانت من الاهمال عن طريق التنمية السياحية .. ان هناك سبلاً أخرى للتنمية الاقتصادية وقد تكون أفضل وأكثر تهدئة للحالة الأمنية من التنمية السياحية التى قد تقترن بسلوكيات غير مقبولة للأهالى فى هذه المناطق .

٢ ـ بالنسبة لمحور الطلب :

تتلخص استراتيجية عمل القطاع السياحى التى اعتمدت لمحور الطلب فى ناحيتين :

أولاً : الاهتمام البالغ بالترويج والتسويق اعتماداً على تنشيط الدعاية من خلال المطبوعات والملصقات فى الخارج ومن خلال أسلوب القوافل السياحية بالإضافة إلى تدعيم الصلات مع وكالات السفر والسياحة ومنظمى الرحلات وشركات الطيران . وأبرزت الاستراتيجية أهمية الدور الذى يمكن أن يقوم به العنصر البشرى فى التسويق من خلال الكوادر الفنية العاملة بالمكاتب السياحية فى الخارج والخبراء المتخصصون فى التسويق . **والثانية :** الاهتمام البالغ أيضا بسياحة

المؤتمرات وتنميتها بطرق متعددة . وهذا هو الجانب الإيجابى وهو لايكفى اطلاقا إذا أردنا أن نتحدث عن استراتيجية عمل لتنمية الطلب السياحى الدولى وهذا لعدد من الأسباب :

أ ـ أن محور الطلب السياحى الدولى فى مصر ـ كما هو فى حالات دول أخرى عديدة ـ هو الأساس فى تنمية النشاط السياحى وكان من الضرورى بناء الاستراتيجية على أساس المعلومات والبيانات الخاصة بمصادر هذا الطلب وتوقعات نموها أو تغيرها فى كل حالة من الحالات .. فمثلاً أكبر نسبة من السياح الأجانب تتدفق من اليابان ومن الولايات المتحدة ونسبة أخرى من أوربا الغربية إلى بلدان العالم المختلفة فهل نتوقع زيادة نصيب منطقة الشرق الأوسط من هذه المصادر خلال السنوات القادمة ؟ وهل نتوقع مزيداً من المنافسة من بلدان أخرى مضيفة فى منطقة الشرق الأوسط ؟ .. وتبعاً لأهمية الحركة السياحية من أى مصدر من المصادر ودرجة المنافسة المتوقعة من بلدان أخرى مضيفة فى المنطقة يمكن وضع استراتيجية دقيقة للحملات الترويجية والتسويقية .. إن المسألة فى الواقع هى أن هذه الحملات الترويجية والتسويقية لها تكلفتها التى سوف تتحملها مصر فلماذا لاتوجه بدقة وبالدرجة المناسبة وفى الاتجاه الصحيح الذى يعظم الايرادات السياحية المتوقعة للدولة؟ فإذا كانت هذه المسألة خطرت على أذهان الذين قاموا بوضع الخطط السياحية ـ وهذا وارد لاشك فيه ـ فلماذا لم توضع استراتيجية دقيقة للعمل على محور الطلب بدلاً من تقارير عامة جداً عن الترويج السياحى « فى الخارج » ... وكأن العالم الخارجى كله متماثل فى أهميته بالنسبة للطلب السياحى على مصر .

ب ـ شهدت مصر خلال السنوات السابقة من التسعينات نموا متزايداً فى سياحة المؤتمرات ، وازدادت أهميتها النسبية مع انحسار التدفقات السياحية الأجنبية إلى المزارات السياحية الأثرية فى جنوب الصعيد بسبب الموجه الارهابية العنيفة التى شهدتها هذه المنطقة . والتساؤل هو هل من الممكن أن تستمر سياحة المؤتمرات فى القيام بنفس الدور مستقبلاً؟ ويجب التفرقة هنا بين النمو المستمر فى نشاط سياحة المؤتمرات من جهة وتزايد الأهمية النسبية (النسبة المئوية من السياحة الدولية فى مصر) لهذا النشاط من جهة أخرى... والأمر الأول متوقع ، أما الثانى فهناك شك فى تحققه بعد انحسار الموجة الارهابية إلى حد كبير منذ ١٩٩٤ وكذلك بعد تنمية مناطق جديدة للجذب السياحى فى مصر (١٣). وعلى ذلك فإن هناك قدر من المبالغة فى الاهتمام بسياحة المؤتمرات كما ورد فى الخطط. وعلى أية حال فإن هناك من الناحية الاقتصادية جانبين إيجابيين فى سياحة المؤتمرات فى مصر يجب أن تؤخذ فى الحسبان أولهما أنها أثمرت أفضل أنواع الدعاية

للبلد فى فترة اتسمت بتقلص النشاط السياحى إلى المناطق التقليدية وثانيهما أن الدراسات المهتمة بسياحة المؤتمرات تشير إلى أن سائح المؤتمرات ينفق بوجه عام أكثر بكثير من السائح العادى وقد يصل الأمر الى ضعفين . ومع ذلك فإن هناك جانب آخر يجب أن نتعرف عليه فى حالة مصر قبل أن نحكم على الأثر النهائى لسياحة المؤتمرات وهو مقدار التكاليف الاستثمارية والجارية التى بذلت من قبل الهيئات الرسمية لتنشيط هذا النوع من السياحة ، وحتى نتوقف على هذه التكاليف بدقة لن نتمكن من التعرف على الأثر الصافى لهذه السياحة على الايرادات السياحية.

ملاحظات خاصة بجانب الطلب والعرض معاً :

أ- استعراض استراتيجية العمل للقطاع السياحى على محور الطلب فى مواجهة الاستراتيجية الخاصة بمحور العرض سيبين لنا ضعف الارتباط بين الجانبين وهو أمر لابد من تداركه ... ففى جانب العرض نجد محاولات لتنمية مناطق سياحية جديدة عديدة ... وحينما نأتى إلى جانب الطلب لانجد أبداً أى إشارة إلى خطة عمل لتنمية الطلب على هذه المناطق الجديدة .. وفى جانب العرض نجد تصنيفا علميا للمراكز السياحية حسب كونها رئيسية أو أنشطة واعدة أو وفرعية .. وحينما نستعرض جانب الطلب لانجد فى استراتيجية العمل مايشير إلى مزيد من الاهتمام بتوجيه حملات الترويج والتسويق وفقاً لهذه التقسيمات .

والحقيقة أن الأمر يحتاج مراجعة علمية حتى نتأكد من نقطة البداية أو الأصل .. فهل نحن نخطط لتنمية الطلب السياحى الدولى على أساس مانقرره بالنسبة لجانب العرض لدينا؟ أما إننا نعد خطة عمل لجانب العرض بناء على ظروف الطلب السياحى الدولى من حيث حجمه وهيكله لتأكيد المحافظة على هذا الطلب وتنميته على مدى الأجل الطويل؟ والواقع أن الدراسات السياحية الحديثة كلها تؤكد على أن الاختيار الأخير هو الأولى بالاهتمام . ولذلك ينبغى أولاً تبين حجم الطلب السياحى الدولى على مصر من مصادره المختلفة ، وتصنيف هذا الطلب وفقا لفئات دخل السائحين الأجانب ورغباتهم فى أنواع السياحات المختلفة أو المناطق السياحية المختلفة . ثم يأتى بعد ذلك وضع استراتيجية عمل دقيقة للاهتمام بتنمية الطلب السياحى على هذه الأسس وترجمتها بالشكل المناسب إلى جانب العرض .

ب - تمتد الخطط الخمسية المعدة إلى عام ٢٠١٢ وبالإشارة إلى التطورات المنتظرة فى مجال تحرير التجارة فى الخدمات والتى تمثل جزءاً هاماً من اتفاقية الجات الأخيرة والتى تعرف الآن باسم اتفاقية منظمة التجارة العالمية (World Trade Organization (WTO ، فإن من المتوقع دخول الفنادق ووكالات السياحة والسفر وشركات الطيران الأجنبية بشكل أكبر فى مجال

السياحة المصرية ، خاصة مع بداية القرن الحادى والعشرين(١٤) . وسوف يترتب على ذلك أثران أحدهما فى صالح نشاط السياحة والذى ينعكس على دخلها القومى وميزان مدفوعاتها.. والثانى فى صالح الوكالات والشركات الأجنبية . ومثل هذا الموقف سيتكرر فى جميع بلدان العالم . وإذا ماسارت الأمور على ماهو مقدر لها فإن شركات السياحة والسفر التى ستفوز بالنصيب الأكبر فى السياحة العالمية هى الأكثر كفاءة أياً كانت جنسيتها .. علينا أن نتحسب هذا الموقف بدقة فى رسم خطة العمل سواء على محور العرض أو محور الطلب ... فعلى محور العرض علينا أن نقدر تكاليف البنية السياحية الأساسية ومن الذى سيتحملها ولمن ستكون الفائدة منها؟ فإذا قلنا أن مهمة الدولة هى تحمل تكاليف انشاء هذه البنية الأساسية فلابد أن يكون السؤال التالى وكيف نعمل على استرداد هذه التكلفة ممن يستفيد منها من الشركات السياحية داخل مصر؟ ثم كيف يمكن العمل على اعطاء ميزات نسبية فى المعاملة للشركات الساحية الوطنية دون أن تستطيع الشركات الأجنبية المطالبة بالمثل وكيف نعمل على تشجيع الشركات السياحية الأجنبية ذات الكفاءة النسبية فى تنمية السياحة الدولية فى مصر دون الاضرار بالشركات السياحية الوطنية .. وكل هذا يجب أن يتم على النحو الذى لايخل بنمو النشاط السياحى الدولى فى مصر بمعدلات مرتفعة سواء قام بهذا النشاط مصريون أو أجانب . هذه الأمور كلها فى غاية الأهمية وهى من صميم استراتيجية العمل على محورى العرض والطلب فى اطار تحرير تجارة الخدمات ومع ذلك لانجد إشارة إليها فى التقرير الرسمى الذى يمتد التخطيط فيه إلى عام ٢٠١٢ (١٥) .

ثانيا : السياسات الخاصة بالتنمية السياحية للقطاع السياحى ؛
وثالثا : الاجراءات الواجب اتخاذها لتنفيذ تلك السياسات .

تحددت هذه السياسات (وفقا للتقرير) فى الأبعاد التالية ، نذكرها كما هى حتى يمكن ابداء بعض الملاحظات التفصيلية عليها فيما بعد .

١ ـ وضع السياسة ضمن أولويات العمل القومى للحفاظ على الموارد وحماية البيئة .

٢ ـ الربط الكامل بين عناصر المنتج السياحى الذى يتمثل فى التنسيق والتعاون بين وحداته المختلفة .

٣ – المساهمة الفعلية لقطاع السياحة فى حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التى تواجه المجتمع مثل تحسين العجز فى ميزان المدفوعات وزيادة حصيلة الدولة من العملات الأجنبية والحد من مشكلة البطالة والارتفاع بمستوى دخول الأفراد .

٤ ـ معالجة المشاكل السكانية والمساهمة فى إعادة توزيع السكان بين الأقاليم عن طريق مد العمران إلى مناطق جديدة .

٥ ـ تعظيم دور القطاع الخاص وقطاع الأعمال فى تحمل أعباء الاستثمار خاصة فى المناطق السياحية الحديثة .

٦ ـ وضع برامج متكاملة لحماية البيئة من التلوث والتحكم فيه بكل أشكاله وصوره والحفاظ على الحياة الطبيعية من التدهور والانقراض وتوجيه الاهتمام إلى المحميات الطبيعية لدراسة امكانية الاستفادة منها لخدمة السياحة دون الاخلال بطبيعة الموقع أو احداث خلل بالتوازن البيئى .

٧ ـ ضرورة أن تكون الدراسات البيئية عنصراً أساسياً من عناصر دراسة أى مشروع سياحى .

أما بالنسبة للاجراءات الواجب اتخاذها لتنفيذ تلك السياسات المذكورة فإنه من الممكن تلخيصها فى :

أ ـ تحقيق التنمية الشاملة والمتواصلة فى المناطق السياحية وتزويدها بكافة احتياجاتها من المرافق والبنية الأساسية .

ب ـ اصدار مطبوعات بلغات مختلفة وجعلها متاحة لجميع المكاتب السياحية ولدى التمثيل الدبلوماسى فى الخارج لأجل الدعاية اللازمة .

ج ـ المشاركة فى المؤتمرات والمعارض السياحية الدولية وتنظيم القوافل السياحية للتنشيط السياحى.

د ـ وضع أولويات واعتماد ميزانيات لتنفيذ المشروعات السياحية وفقاً لأهميتها ومدى مساهمتها فى تحقيق زيادة الدخل السياحى .

هـ ـ الاهتمام بعمليات التطوير والتحديث (الكمبيوتر) والتدريب .

تحليل وتقييم السياسات الخاصة بالتنمية السياحية :

أ ـ ان معظم ماذكر سابقاً إنما يعبر عن أبعاد سياسات التنمية السياحية وعادة ماتعتمد هذه الأبعاد على تصورات أو تقديرات المخططين للأهداف الاقتصادية التى يمكن انجازها من خلال التنمية السياحية على المستوى القومى . ولقد كان من الأفضل لذلك أن يتغير العنوان من «السياسات الخاصة بالتنمية السياحية للقطاع السياحى» إلى ماهو أكثر تعبيراً عن المضمون ، مثلاً « أبعاد سياسات التنمية السياحية » أو « الأهداف الاقتصادية القومية للتنمية السياحية » . وسوف نجد فى مراجع عديدة مايؤكد التفرقة بين « السياسات الخاصة بالتنمية السياحية من جهة وبين الأبعاد الخاصة بسياسات التنمية السياحية » (١٦) . والحقيقة أن معظم مايخص سياسات التنمية السياحية فى حد ذاتها قد ورد فى البند الأول تحت عنوان « استراتيجية العمل للقطاع السياحى » من خلال مناقشة محورى العرض والطلب .

ب ـ بناء على التفسير السابق كان من الضرورى أن يأتى ترتيب « الأبعاد الخاصة بسياسات التنمية السياحية » فى المقدمة قبل استراتيجية العمل .. فهذه الأبعاد ـ بغض النظر عن رؤيتنا لها من حيث الموافقة أو الاعتراض ـ هى التى تمثل الإطار العام الذى ينبغى الالتزام به فى وضع الاستراتيجيات الخاصة بتنمية الطلب أو العرض . ذلك لأنه كلما ازداد الاهتمام بالمساهمات التى ينبغى للقطاع السياحى القيام بها فى مواجهة المشاكل الاقتصادية القومية الداخلية كلما تضمن هذا اعطاء الأولوية لجانب العرض فى التنمية السياحية . ومثال هذا القول بأن على سياسات التنمية السياحية أن تتجه إلى معالجة المشاكل السكانية والمساهمة فى إعادة توزيع السكان بين الأقاليم عن طريق مد العمران إلى مناطق جديدة (رقم ٤ فى السياسات)(١٧) وبالتالى فإن هذا يؤكد عدم الاهتمام اطلاقاً بالطلب السياحى الدولى ومحدداته أو بضرورة العمل على التكيف معه .. والعكس صحيح بمعنى أنه ازداد الاهتمام بمساهمة القطاع السياحى فى معظمة حصيلة الدولة من العملة الأجنبية أو تحسين وضع ميزان المدفوعات فإن الأهمية النسبية أو الأولوية تعطى تلقائيا لجانب الطلب الدولى فى التنمية السياحية .

لذلك فإن الأبعاد الخاصة بسياسات التنمية السياحية كان يجب أن تتصدر تقرير الخطة حيث أنها تمثل اطاراً عاما أو منهاجاً يجب الالتزام به حينما يستقر الرأى عليه .

جـ ـ الواقع أن هناك وفرة من الأدلة على أن الأولوية فى تنمية النشاط السياحى يجب أن تعطى لجانب الطلب (١٨) وبالتالى يمكن توجيه انتقادات لما يسمى بالسياسات الخاصة بالتنمية السياحية (التى وردت فى التقرير) من حيث توجهها المباشر لمعالجة بعض مشكلات داخلية فى الاقتصاد القومى . ولانستطيع أن نقلل من أهمية معالجة هذه المشكلات الداخلية ولكننا نقول ان هذه المهمة قد تتحقق من خلال التنمية السياحية كما يمكن أن تتحقق من خلال

تنمية قطاعات أخرى كالصناعة والزراعة بل ربما تحققت بطريقة أفضل عن طريق هذه الأنشطة الأخرى . والفكرة هى أن سياسات التنمية السياحية يمكن أن تساهم فى حل مشكلات داخلية مثل البطالة والتلوث وتنمية مناطق جديدة بطريق غير مباشر حينما تتحقق على أسس اقتصادية سليمة تتضمن تنمية واشباع الطلب السياحى فتسهم بأكبر قدر ممكن فى تنمية جميع الأنشطة الانتاجية المرتبطة بها . أما حينما نتوجه بالتنمية السياحية إلى معالجة نفس المشكلات بطريق مباشر يكون هذا على حساب التنمية السياحية فى حد ذاتها . فالمساهمة فى معالجة مشكلة البطالة قد يعنى ارتفاع كثافة العمل فى المشروعات السياحية الجديدة ، وبالتالى ارتفاع تكلفته ، ومشكلة التلوث تحتاج إلى تضافر عدة جهات مسئولة فى الدولة ولاينبغى أن يقع عبئها بادىء ذى بدء على النشاط السياحى فإن هذا يعنى أيضاً تكاليف ضخمة بالنسبة له فأين دور المحليات وأين دور الوزارات المختصة مثل وزارة الصحة والصناعة والاسكان . وأين دور الأعلام والارشاد القومى فى مكافحة التلوث ؟ .

بالنسبة لانشاء مناطق جديدة واعدادها للسياحة فقد يكون أمراً مكلفاً للغاية إذا لم تكن هذه من المناطق السياحية الواعدة ؟ . وهناك تساؤل آخر ، كيف يكون توجيه السياسات السياحية إلى «معالجة المشاكل السكانية والمساهمة فى إعادة توزيع السكان بين الأقاليم عن طريق العمران إلى مناطق جديدة » ؟ . ومرة أخرى فإن التنمية السياحية يمكن أن تؤدى إلى هذه الآثار بشكل غير مباشر أو على مدى الأجل الطويل ولكن لايجب أن توجه السياسات السياحية إلى تحقيق هذه الآثار مباشرة مهما كانت تكلفتها بالنسبة للتنمية السياحية .

والواقع أن معظم هذه السياسات المذكورة فى التقرير تجرى فى إطار مايسمى باستراتيجية التوجه إلى الداخل Inward Looking Strategy فى اقتصاديات التنمية وهى غير ملائمة إذا كنا نخطط لمرحلة قادمة سينفتح فيها الجميع على العالم (ليس مصر وحدها) فى إطار مايعرف باستراتيجية التوجه إلى الخارج Out Ward Looking Strategy . لذلك فإنه ينبغى مراجعة صياغة معظم هذه السياسات أو الأبعاد الخاصة بسياسات التنمية ا لسياحية والتى تضع عبئا تنمويا داخليا على القطاع السياحى .

د ـ من ايجابيات أبعاد السياسات الخاصة بالتنمية السياحية اهتمامها الكبير بحماية البيئة والحفاظ على الحياة الطبيعية من التدهور أو الانقراض وضرورة المحافظة على التوازن البيئى (١٩) فالنشاط السياحى من جهة يهتمد بصفة أساسية على البيئة كما أنه فى حد ذاته قد يؤدى من جهة أخرى إلى تدهورها بسبب الضغط المتزايد عليها فى بعض المواقع التى تتمتع بجذب سياحى كبير ومستمر ... لذلك فإن اشتراط « أن تكون الدراسات البيئية عنصراً أساسياً من عناصر دراسة أى مشروع سياحى » يعتبر بحق من التوصيات الهامة التى تضمنها التقرير

هـ ـ لاشك أن تحسين وضع ميزان المدفوعات يدخل فى صميم أهداف السياسات الخاصة بالتنمية السياحية .. فالنشاط السياحى قد ساهم منذ منتصف السبعينات وبصفة خاصة فى تنمية بند الإيرادات غير المنظورة فى الحساب الجارى وذلك باستثناء بعض السنوات غير العادية التى أخلت بنمو هذا النشاط (٢٠) .. ومع ذلك فإن هذه السياسات الخاصة بالتنمية السياحية كما تظهر من صياغة التقرير ـ لم تأخذ فى اعتبارها ماينتظر الالتزام به فى إطار اتفاقية WTO من تحرير لتجارة السلع والخدمات على المستوى العالمى ، ومن ثم نجد توصية « الزيادة المستمرة فى الاعتماد على المكون الوطنى من السلع والخدمات السياحية بهدف الحد من الاستيراد » وبغض النظر عن الالتزامات التى سوف تقوم على أساس اتفاقية تحرير تجارة الخدمات (GATS) فإن النشاط السياحى فى مصر وفى جميع دول العالم الأخرى سيتعرض لرياح المنافسة الدولية .. وسيتزايد عدد الشركات والوكالات الأجنبية العاملة فى هذا النشاط فى مصر وفى غيرها وسيكون من مصلحة أى مشروع سياحى وطنى أو أجنبى أن يعتمد فى نشاطه على المكونات الأعلى جودة والأقل تكلفة أياً كان مصدرها . لذلك فإن زيادة الاعتماد على المكون الوطنى لن تتم إلا فى إطار زيادة جودة هذا المكون أو انخفاض تكلفته .

و ـ بالنسبة للاجراءات الواجب اتخاذها لتنفيذ السياسات الخاصة بالتنمية .. نشير إلى الملاحظة (أ) التى سجلت فى صفحة سابقة بالنسبة للسياسات نفسها .. ذلك أن معظم ماجاء تحت عنوان السياسات الخاصة بالتنمية إنما يمثل أهدافا عامة أو أبعاداً للتنمية السياحية .. ومع ذلك فإنه بالنسبة للاجراءات الواجب اتخاذها لتنفيذ هذه السياسات (كما هى مذكورة فى التقرير) فإنها تختص فعلاً بالاجراءات اللازمة لعملية التنمية السياحية سواء من جانب محور العرض أو محور الطلب . ولذلك إذا تأملنا لوجدنا أنها عبارة عن مجرد تكرار لما جاء فى أول بند فى التقرير (٢١) وهذا يؤكد ماسبق اقتراحه فى (ب) بأنه كان من المنطقى أن يتصدر ماجاء تحت عنوان السياسات الخاصة بالتنمية فى بداية التقرير وذلك قبل التطرق الى التنمية السياحية على محورى العرض والطلب .

رابعا ـ الركائز الأساسية للأهداف المقترحة لقطاع السياحة :

تتمثل هذه الركائز كما يظهر من التقرير الرسمى فى المحددات أو العوامل الرئيسية التى اعتمد عليها فى وضع أو تقدير حجم النشاط السياحى ، والتطورات المرتقبة فيه من جانبى الطلب والعرض، وهى كما يلى :

١ ـ انحسار موجة الارهاب واستقرار الأوضاع وظهور التأثير الإيجابى للسياسة التنشيطية الجديدة لوزارة السياحة اعتبارا من النصف الثانى لعام ١٩٩٤ .

٢ ـ الاتجاه إلى فتح أسواق جديدة للتنشيط السياحى مثل اليابان وجنوب شرق آسيا وجنوب أفريقيا وأمريكا اللاتينية .

٣ ـ « فرص السلام المتاحة والمستجدات السياسية والاقتصادية المرتقبة بين دول منطقة الشرق الأوسط والدول العربية التى ستؤدى حتما إلى تدفق المجموعات السياحية إلى مصر » .

٤ ـ اتفاقيات المشاركة بين كل من مصر ومجموعة دول الاتحاد الأوروبى ودول حوض البحر الأبيض المتوسط وماستؤدى إليه من تدفق الاستثمارات فى مجال المشروعات السياحية وتنشيط حركة السياحة إلى مصر .

وعند إعداد الخطط الثلاث ، وبناء على الركائز السابقة قدر عدد السائحين الوافدين إلى مصر (عند إعداد الخطط) بحوالى ٣ مليون سائح فى ١٩٩٤/١٩٩٥، ومع فرضية استمرار نمو الحركة السياحية بمعدل ١٠ ٪ أصبح من المتوقع أن يصل عدد السياح إلى حوالى ١٥ مليون سائح فى ٢٠١٢/٢٠١١ . أما عن الليالى السياحية المستهدفة فى الخطط فإنها تصل إلى ١٢٩ ٠٠٠ ليلة سياحية فى ٢٠١٢/٢٠١١ (٢٢) .

تحليل وتقييم الركائز الأساسية للأهداف المقترحة :

أ ـ بالنسبة للارهاب والنشاط السياحى الدولى فى مصر فلاشك أنه كان ذو أثر خطير . فبعد أن حققت مصر فى عام ١٩٩٢ رقما قياسيا بالنسبة لعدد السائحين الدوليين (٣ر٢ مليون سائح) انحسرت الحركة السياحية بشدة فانخفض عدد السائحين بنسبة ٢١ر٨ ٪ وانخفضت الليالى السياحية بنسبة ٣٠ر٩ ٪ فى ١٩٩٣ بالمقارنة بعام ١٩٩٢ (٢٣) . واستمر أثر الموجة الارهابية الداخلية على السياحة الأجنبية فى ١٩٩٤ . ومع ذلك بدأت وزارة السياحة فى العام الأخير جهوداً مكثفة للخروج من الأزمة وذلك من خلال الأعلام الخارجى وتنويع المنتج السياحى المصرى ومحاولة فتح أسواق جديدة فى آسيا وجنوب افريقيا ... الخ .

ويمكن أن يقال أن حركة السياحة الدولية قد اجتازت أصعب امتحان لها فى تاريخ مصر بعد الخروج من الأزمة اعتباراً من ١٩٩٥ .. ومع ذلك فإن الدروس التى يجب أن نخرج بها من الأزمة هى : أولا ـ الحرص مستقبلا على تنمية السياحة الدولية فى إطار تنمية الوعى السياحى داخليا . وثانيا ـ اعلام السائحين الأجانب بالتقاليد والأعراف السائدة فى مصر ـ خاصة فى جنوب الوادى ـ حتى لاتؤدى بعض التصرفات الخارجة أو العشوائية الى حدوث أزمات أخرى مستقبلا ... وفى رأى صاحبة المقال أن عمل أى تقديرات عن الحركة السياحية الدولية

مستقبلا يرتبط بتفادى أى شكل من أشكال الاحتكاك القائم على التعارض الثقافى أو الدينى بين القادمين من الخارج للسياحة والأهالى المقيمين فى المناطق السياحية الرئيسية وهو أمر ممكن فى إطار ماذكر سابقاً .

ب ـ ومن ضمن الايجابيات التى تحسب لوزارة السياحة اجتهاد الجهات المسئولة خلال سنوات التسعينات فى تنشيط الحركة السياحية من اليابان إلى مصر وكذلك من بعض البلدان الآسيوية وجنوب إفريقيا وأمريكا اللاتينية وهذا مايؤكد عليه تقرير الخطة وينبغى التأكيد على أن اليابان وبعض الدول المذكورة سابقاً تعتبر فعلاً من المصادر السياحية الواعدة على المستوى الدولى وأنه ينبغى الاهتمام بتنشيطها فعلاً ، وخلال الفترة ١٩٨٨ ـ ١٩٩٢ تراوح نصيب مصر من السياحة اليابانية مابين ٣ر٤ ـ ٦ر٤ وهو نصيب ضئيل بالنسبة لامكانيات مصر السياحية . ويلاحظ من الاحصائيات أن ترتيب اليابان فى السياحة الدولية المصرية قد تقدم من كونها الدولة الثامنة عشر فى ١٩٨٥ إلى أن تصبح الدولة الثانية فى ١٩٩٣ . كذلك احتلت تايوان فى ١٩٩٣ المركز الرابع بعد المركز الرابع عشرة فى ١٩٩٣(انظر الجدول رقم (١)) .

ولكن ينبغى أن نأخذ فى الاعتبار أن التغيرات فى الأهمية النسبية للسائحين من الدول الأجنبية المختلفة فى ١٩٩٣ تعكس آثار الارهاب الذى أصاب بدرجة أكبر السائحين من الدول الغربية . على أية حال فإن ظروف التسعينات أثبتت امكانية تنشيط السياحة الدولية من المصادر الجديدة فى آسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا ... الخ .

جـ ـ بالرغم من الإشارة إلى أهمية بعض المصادر السياحية الدولية الجديدة فى آسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا إلا أنه كان من الضرورى عند تحديد الركائز الأساسية للأهداف المقترحة لقطاع السياحة استعراض جميع المصادر الرئيسية للسياحة الدولية ووضع بعض التقديرات لإجمالى النشاط السياحى الدولى المتوقع فى العالم مستقبلا ومحاولة تقدير نصيب مصر من هذا النشاط . ويلاحظ أن معظم الركائز التى وردت فى التقرير الرسمى للخطط اهتمت بالمناخ العام للنشاط السياحى دون أن تولى هذا الجانب ـ وهو السياحة العالمية ونصيب مصر منها ـ أهمية تذكر عند تقدير حجم النشاط السياحى المتوقع فى مصر خلال الخمسة عشر عاما ١٩٩٧ ـ ٢٠١٢ .

جدول (١)

البلدان الرئيسية

(مرتبة تبعاً للإيرادات المحققة من السائحين الوافدين)

ترتيب الدولة		الدولة	متوسط انفاق السائح فى مصر (بالدولار الأمريكى)	
١٩٨٥	١٩٩٣		١٩٨٥	١٩٩٣
٣	١	الدانمارك	١ر٠٣٥ر١	١ر٩٤٥ر٢
١٨	٢	اليابان	٥٤٠ر٩	١ر٨٤٧ر٨
٢	٣	الفلبين	١ر٣١٦ر٦	١ر٧٠٣ر٠
١٤	٤	تايوان	٦٦٣ر٢	١ر٥٩٠ر٨
٥	٥	استراليا	٩٢٩ر١	١ر٥٥٣ر٧
٦	٦	إسرائيل	٨٧١ر١	١ر٢٧٤ر٢
١١	٧	الولايت المتحدة	٦٩٩ر٣	١ر٢٥٨ر٧
١٣	٨	بلجيكا	٦٧٥ر٧	١ر٢٣٩ر٣
١٠	٩	أندونيسيا	٧٠٠ر٩	١ر١٧١ر٩
١	١٠	المملكة السعودية	٢ر٨٦٥ر١	١ر١٢٨ر٩
١٧	١١	جمهورية كوريا	٥٤٩ر٨	١ر٠٥٣ر٧
١٢	١٢	الأرجنتين	٦٩٦ر٦	١ر٠٢٣ر٢
١٥	١٣	نيوزيلاند	٦١٦ر٤	١ر٠٠٦ر٩
١٦	١٤	سنغافورة	٦٠٦ر٣	٩٩٨ر١
٩	١٥	جاميكا	٧١١ر٥	٩٦٢ر٢
٤	١٦	البرازيل	١ر٠٠٢ر٩	٨٧٨ر٢
٨	١٧	البهامس	٧٢٧ر٣	٨٧٥ر٨
٢٠	١٨	تايلاند	٣٤٠ر٦	٨٧٠ر٣
١٩	١٩	هونج كونج	٤٨٨ر٩	٨٤٦ر١
٧	٢٠	الهند	٧٧٨ر٤	٨٤٢ر٥

المصدر : Egypt, Information Center, Tourism in Figures 1994/1995, p. 9.

د ـ من ضمن الركائز التى اعتمدت عليها تقديرات الحركة السياحة الدولية فى مصر خلال السنوات ١٩٩٧ ـ ٢٠١٢ افتراض استمرار ظروف السلام فى منطقة الشرق الأوسط، وافتراض أن هذه الظروف ستؤدى حتما إلى تدفق المجموعات السياحية إلى مصر .. والحقيقة أن ظروف السلام فى المنطقة مازالت الى الآن عرضة للتقلب .. والتاريخ الحديث والقديم يؤكد أن السلام الحقيقى لايسود إلا بعد فترات طويلة نسبياً من الزمن تكفى لمحو ذكرى الحروب وما كان منها من ويل ودمار وحتى يؤدى هذا بالناس الذين تقاتلوا من قبل إلى أن يتعايشوا بشكل طبيعى . هذا مما يجعل المرء أقل تفاؤلا أو أكثر حذراً فى بناء تقديرات مستقرة للسياحة الدولية على أساس ظروف سلام دائم وحقيقى فى السنوات القادمة .. ثانيا : ينبغى علينا أيضا أن نلاحظ أن حتمية زيادة أعداد السائحين الدوليين لمنطقة الشرق الأوسط لاتعنى بالضرورة حتمية زيادة نصيب مصر من هؤلاء السائحين .. هذه الملاحظة لها أهميتها البالغة حيث لابد لنا أن ندرك أن زيادة نصيب مصر من السياحة الدولية القادمة للشرق الأوسط ليس أمرا حتميا وإنما هو رهن بما نبذله من جهود مكثفة فى إطار المنافسة مع بقية دول المنطقة من أجل الحصول على أعلى نسبة من حركة السياحة الدولية .

هـ ـ تدفق الاستثمارات فى مجال المشروعات السياحية من جهة مجموعة دول الاتحاد الأوربى أو دول حوض البحر الأبيض المتوسط أمر ممكن فى إطار الاتفاقيات ولكن مازال يغيب عنا أية بيانات أو معلومات دقيقة عن حجم هذه الاستثمارات ومجالاتها . لذلك فإننا فى الحقيقة لانستطيع عند تقييم خطط متتالية أن نؤكد على أهمية هذه الاستثمارات أو عدم أهميتها .

ولكن الأمر الأهم من ذلك هو أن الخطط السياحية لم تحاول اطلاقاً تقدير نصيب مصر المنتظر من حجم معين من الاستثمارات السياحية الأوربية المتوقعة فى منطقة الشرق الأوسط ولاشك أن تحديد نصيب مصر من هذه الاستثمارات سوف يعتمد على ماوضعته الدولة من تشريعات وما اتخذه قطاع السياحة من تدابير وسياسات لتنشيط الاستثمارات الأجنبية فى مجال المشروعات السياحية .. فكلما وضعت هذه التشريعات والسياسات موضع التنفيذ الفعلى كلما أمكن التأكيد على امكانية تدفق الاستثمارات مستقبلاً فى قطاع السياحة فى مصر وبالتالى بناء تقديرات صحيحة على أساسها .

خامسا ـ الأدوات الدافعة لآليات السوق ولحركة التنمية السياحية :

تتمثل هذه الأدوات كما يذكر التقرير فيما يلى :

١ ـ « الاعتماد على آليات السوق وتفاعلها لدفع عجلة التنمية السياحية ضمن إطار ملائم يتسق مع الأهداف الرئيسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ».

٢ ـ دعم قطاع الأعمال السياحى باعتباره الأكثر ملائمة لصناعة السياحة وتحقيق المنافسة العادلة وانسحاب الدولة التدريجى من الاستثمار فى هذا المجال وحصر دورها فى الاشراف والرقابة « كسلطة سياسية تستهدف تهيئة المناخ المناسب للاستثمار والتنمية » .

٣ ـ « اسناد ادارة المنشآت الفندقية إلى شركات الادارة العالمية لضمان حسن الاستغلال من حيث الادارة الحديثة والمتطورة والتسويق الأمثل » .

٤ ـ « اصدار التشريعات اللازمة التى تضمن توفير أمن الاستثمار مع القضاء على المعوقات الادارية حتى يمكن استقطاب رؤوس الأموال اللازمة لتنمية السياحة » .

٥ ـ « دراسة الأسواق المنافسة المحيطة ومحاولة الحصول على نصيب مصر العادل من حجم الحركة السياحية الدولية إلى المنطقة » .

تحليل وتقييم الأدوات الدافعة لآليات السوق ولحركة التنمية السياحية:

أ ـ من ايجابيات هذه الأدوات النص على أن الاعتماد على آليات السوق وتفاعلها لدفع عجلة التنمية السياحية يتم ضمن اطار ملائم يتسق مع الأهداف الرئيسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة . فالحقيقة أن العديد من البلدان النامية قد انجرف مؤخراً فى تيار الخصخصة Privatization والاعتماد على آليات السوق وذلك بعد حقبتين أو ثلاث من تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى اعتماداً على القطاع العام . وقد تسبب هذا التيار فى فقدان شىء من التوازن بالنسبة لقضية التنسيق والموائمة بين النشاط الخاص والمصلحة القومية، فربما استطرد بعض أصحاب النشاط الخاص فى تحقيق أهدافهم من خلال آليات السوق بغض النظر عن أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد . ولذلك فإن من ايجابيات التقرير فعلاً أن ينص على أنه بالرغم من الاعتماد على آليات السوق لدفع عجلة التنمية السياحية فإن من الضرورى أن يكون هذا ضمن إطار التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد ، وينبغى أن يتم هذا من جهة فى إطار الملاحظات التى سبق ذكرها (٢٤) بالنسبة لمساهمة قطاع السياحة فى التنمية الاقتصادية ، ومن جهة أخرى عن طريق السياسات التوجيهية التى تنظم حركة النشاط السياحى الخاص وتنسيقها مع السياسة الائتمانية للدولة . مثال هذا دعم مشروعات سياحية ناجحة فى مناطق معينة لزيادة حجم النشاط الاقتصادى فيها أو دعم مشروعات سياحية حينما تتكامل بكفاءة مع مشروعات انتاجية وطنية أخرى . ويمكن أن يتم الدعم للمشروعات السياحية بطرق مختلفة مثلا عن طريق توجيه القطاع المصرفى لمنحها تسهيلات ائتمانية أو عن طريق الحوافز الضريبية أو عن طريق التسهيلات خاصة فى الحصول على مواقع لإقامة المشروعات السياحية .

ب ـ تعريف « قطاع الأعمال السياحى » ؟ أليس المقصود بهذا القطاع شركات قطاع الأعمال والتى كان القطاع العام السياحى يتكون منها سابقاً ؟ ماهو المقصود بدعم هذا القطاع ؟ أليس من المفروض بيعه للقطاع الخاص ؟ وكيف يتم دعمه ؟ أليس فى هذا تناقض مع القول بانسحاب الدولة التدريجى من الاستثمار فى مجال السياحة وحصر دورها فى الاشراف والرقابة على النشاط ؟ أم أن هناك قصداً آخراً ؟ والأمر غير واضح اطلاقاً .

جـ ـ مع التسليم بأن بعض شركات الادارة العالمية لها تفوق نسبى فى مجال الفندقة إلا أن هذا لاينبغى أن يؤدى إلى اقتراح اسناد ادارة المنشآت الفندقية فى مصر إلى هذه الشركات لضمان حسن الاستغلال والادارة الحديثة المتطورة والتسويق الأمثل ... الخ . ان النظريات القائمة بشأن عنصر التنظيم فى التنمية تنقسم إلى قسمين أحدهما يؤكد افتقار البلدان النامية إلى عنصر التنظيم الكفء والثانى يؤكد أن البلدان النامية تفتقر أساساً إلى المناخ الملائم لعنصر التنظيم حتى يؤدى نشاطه بكفاءة (٢٥) . فإذا أخذنا هذين كافتراضين أساسيين فإن هناك شك كبير فى صحة أولهما بالنسبة لمصر ، فلقد أثبتت الادارة المصرية كفاءتها الكبيرة فى النشاط الخاص قبل الستينات (قبل عصر الاشتراكية والقطاع العام) كما أنها أثبتت كفاءتها مرة أخرى فى سنوات التسعينات بعد أن بدأ المجال يفسح مرة أخرى للقطاع الخاص أو للادارة الخاصة لقطاع الأعمال السياحى . والغالب أن المشكلة الكبرى انما تواجه عنصر التنظيم وتتمثل فى المناخ العام الذى يعمل فيه والذى يتضمن عقبات بيروقراطية من الأجهزة الحكومية التى يتعامل معها ومشكلات ضريبية ومشكلات عمالية بسبب قوانين العمل القائمة ومشكلات ناجمة عن عدم توافر عنصر الأمن فى حالات أخرى ... الخ . ولذلك كله فإن وضع هدف كاسناد ادارة المنشآت الفندقية فى مصر إلى شركات ادارة عالمية (أجنبية أو يغلب عليها العنصر الأجنبى) لاينبغى أن يكون محل موافقة بل يجب أن تدرس جيداً المشكلات التى تقابلها الادارة الوطنية ونعمل على ازالتها بكافة الطرق .

من جهة أخرى كيف تتسق عبارة « الأدوات الدافعة لآليات السوق وللتنمية السياحية » (العنوان) مع عبارة « اسناد ادارة المنشآت الفندقية فى مصر إلى شركات الادارة العالمية » من الذى بيده سلطة الاسناد ؟ الدولة بسلطتها السيادية؟ إذاً أين آلية السوق؟ أم إننا نتصور وجود نشاط خاص وطنى فنطالبه أن يسند قيادته لشركات ادارة عالمية؟ هذا أمر غير منطقى أيضاً! .

د ـ من الايجابيات التى تضمنها التقرير أمرين هامين جدا لمناخ الاستثمار السياحى أولهما اصدار التشريعات اللازمة التى تضمن توفير أمن الاستثمار والثانى القضاء على المعوقات الادارية .. ولقد ثبت من خلال التجربة المصرية أن التعديلات التشريعية المتتابعة كان لها دور هام فى

إزالة الكثير من مخاوف أصحاب رؤوس الأموال الخاصة (٢٦) . كذلك فإن المعوقات الادارية الحكومية أو البيروقراطية كان لها دور خطير فى بطء عمليات تنفيذ المشروعات الخاصة وبالتالى زيادة تكلفتها الانشائية كما أنها فى بعض حالات أدت إلى انسحاب أصحاب المشروعات الخاصة مفضلين عدم اتمام مشروعاتهم بالرغم مما تحملوه من تكاليف غير مستردة .

هـ ـ حينما نتكلم فى إطار استراتيجية التنمية السياحية وعن أدوات دافعة لحركة هذه التنمية اعتماداً على آلية السوق فإن المفروض أن لانستخدم عبارات عامة جداً تتضمن بديهيات أو مصطلحات غير محددة المعنى علمياً .. فالفقرة رقم (٥) فيما سبق تشير إلى « دراسة الأسواق المنافسة المحيطة .. الخ » وهذه بديهية لاتحتاج إلى تقرير خاص .. كذلك فإن ماسمى بنصيب مصر « العادل » أمر لايمكن الاتفاق عليه بدقة أو تحديده علميا .. فما هو عادل فى رأى البعض قد لايعتبر عدلاً فى رأى الآخرين وكان ينبغى أن يشار إلى أن دراسة الأسواق المنافسة تظهر أن من الممكن تنمية نصيب مصر بنسبة س ٪ قد تكون ١٠٪ مثلاً أو أكثر أو أقل خلال سنوات الخطة اعتماداً على آليات سوقية معينة (تحدد) لتشجيع النشاط الخاص .

خلاصـــات :

تضمن تقرير استراتيجية قطاع السياحة « لكل من الخطة الخمسية الرابعة والخامسة والسادسة (١٩٩٧ ـ ٢٠١٢) » نقاطاً عديدة ايجابية تدل على اهتمام الدولة بقطاع السياحة كقطاع رائد للتنمية الاقتصادية فى مصر . ولقد أثبت قطاع السياحة فى مصر فعلاً قدرته على تحقيق معدلات نمو تفوق المعدلات المحققة فى قطاعات الاقتصاد الأخرى فيما عدا بعض السنوات أو الفترات التى تميزت بظروف استثنائية وغير عادية .

ويبين هذا المقال أن بناء استراتيجية القطاع السياحى فى الخطط الثلاث قد قام على أساس الاهتمام بجانب العرض أكثر من جانب الطلب ، مع أن الأخير كان أحق بالاهتمام كما تؤكد الدراسات والأبحاث السياحية .. ومن ثم كان ينبغى الاهتمام بالطلب السياحى على المستوى العالمى ومحاولة تقدير نصيب مصر منه فى إطار ظروف محددة وذلك لوضع استراتيجية لتنمية العرض بما يتلائم مع هذا الطلب .

وفى مجال تنمية العرض يتبين من الاستراتيجية اتجاها واضحاً للربط مابين أهداف التنمية السياحية والتنمية الاقتصادية ، وهو اهتمام جدير بالتقدير خاصة فى المرحلة الحالية والمقبلة التى تتميز بزيادة حجم النشاط الخاص وتحرير تجارة السلع والخدمات على المستوى العالمى .

ومع ذلك لاينبغى أن يتحقق الربط بين أهداف التنمية السياحية والتنمية الاقتصادية على حساب الأولى . فالنشاط السياحى نشاط رائد للتنمية الاقتصادية ، وحينما نعمل على تنميته فى إطار أقصى كفاءة ممكنة فإنه يدفع عملية التنمية الاقتصادية بأقصى معدلات ممكنة والعكس صحيح. ولقد تضمنت سياسات التنمية السياحية فى الخطط الثلاث تحميل النشاط السياحى بأعباء قد تؤثر فعلاً على هدف أقصى كفاءة ممكنة له ومن ثم عدم تحقيق أقصى ايرادات سياحية ممكنة ، وهذا ماسوف ينعكس مرة أخرى على قضية التنمية الاقتصادية نفسها . ومن ثم فإنه يلزم مراجعة هذه الأمور . والتنسيق بين أهداف التنمية السياحية والتنمية الاقتصادية سوف يعنى على وجه التأكيد أن السياحة سوف تسهم فى تنمية مناطق جديدة عمرانيا وسكانيا وفى زيادة فرص التوظف دون أن تتأثر مستويات الأداء والكفاءة فيها بأى شكل .. أى بدون أن تتأثر معدلات نمو النشاط السياحى سلبياً بأى درجة .

ويتضح من الخطط السياحية أيضا أن الدولة ، من خلال استراتيجية التنمية السياحية ، سوف تعتمد بشكل متزايد على النشاط الخاص وآلية السوق وأنها قد أخذت فى الحسبان التطورات المنتظرة بالنسبة لاستمرار موجة الانفتاح على العالم الخارجى .

ومع ذلك يظهر لنا بعض تناقضات عند مراجعة بعض البنود التى تؤكد استمرار التوجه إلى دعم قطاع الأعمال العام السياحى والاعتماد على المكون الداخلى فى صناعة السياحة أو غير ذلك مما يحمل فى طياته التوجهات القديمة المعروفة فى التنمية باستراتيجية التوجه للداخل .

ويلاحظ أن تقديرات النشاط السياحى فى الخمسة عشر سنة القادمة (١٩٩٧ ـ ٢٠١٢) سواء من حيث عدد السائحين أو الليالى السياحية قد ارتكزت على فرضيات خاصة بحالة من السلام لاتشوبها أية قلاقل فى منطقة الشرق الأوسط وبانحسار موجة الارهاب فى مصر نهائياً وبتزايد تيار الاستثمار السياحى الأجنبى فى مصر خاصة من أوربا ، وكلها فرضيات قابلة للمناقشة ومع ذلك فإن كل هذه الفرضيات ، حتى إذا سلمنا بها نجد أنها تخص « المناخ العام » للنشاط السياحى فقط ، وكان من الضرورى بعد ذلك إقامة فرضيات أخرى بشأن نمو الحركة السياحية العالمية وتقدير نصيب مصر منها فى إطار المنافسة المتوقعة مع بلدان أخرى شرق أوسطية . ونفس الأمر بالنسبة إلى الاستثمارات السياحية الأوربية (أو الأجنبية عموماً) المتوقعة فى السنوات المقبلة ، كان ينبغى محاولة تقدير حجمها ثم تقدير نصيب مصر منها .

وعموماً فإن وضع استراتيجية طويلة المدى للقطاع السياحى يمثل خطوة إيجابية وهامة من جانب الدولة لتنمية نصيب مصر من النشاط السياحى الدولى فى إطار عديد من المتغيرات الهامة الجارية والمتوقعة .

ولقد أوضح هذا المقال بعض السلبيات فى هذه الاستراتيجية والتى ينبغى التخلص منها لأجل تعظيم مساهمة النشاط السياحى الدولى فى ميزان المدفوعات والتنمية الاقتصادية لمصر .

***

المراجـــع

١ ـ انظر مفهوم التنمية الاقتصادية للدكتور عبدالرحمن يسرى أحمد ، دراسات فى التنمية الاقتصادية ، معهد البحوث والدراسات العربية ، جامعة الدول العربية ، القاهرة ، ١٩٧٤ ، صفحات ٧٧ ـ ٧٩ ، وأيضا الدكتور محمد عبدالعزيز عجمية والدكتور عبدالرحمن يسرى ، التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، قسم الاقتصاد ، كلية التجارة ، جامعة الاسكندرية ، ١٩٩٧ ص ٥١ ـ ٥٢ .

٢ ـ انظر الدكتور صلاح الدين عبدالوهاب ، التنمية السياحية ، القاهرة ، ١٩٩١ ، صفحات ٢٦ـ٣٠ .

انظر أيضا : Pearce, D. , Tourism Development, Longman Group, U.K, 1989, pp. 15 - 16 .

٣ ـ انظر البنك المركزى المصرى ، المجلة الاقتصادى ، أعداد مختلفة فى سنوات الثمانينات والتسعينات ، وكذلك ايضا وزارة السياحة ، الادارة العامة للبحوث ، مجلة السياحة ، العدد ١٢ ، يونيو ١٩٩٦ ، ص ١١٩ .
وانظر أيضا د . سلوى فهمى ، الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للتنمية السياحية فى جمهورية مصر العربية ، رسالة دكتوراه ، ١٩٨٧ من جامعة القاهرة ، ص ١٠٧ ، د . جليلة حسن حسنين ، دور الطلب السياحى الدولى فى التنمية السياحية فى مصر ، رسالة دكتوراه ، ١٩٩٤ ، جامعة الاسكندرية ، منشورة ، ص ٣٠٦ ـ ٣٠٧ .

٤ ـ انظر : احصائيات السياحة الدولية فى مصر من حيث أعداد السائحين الأجانب والليالى السياحية والايرادات فى أعداد متفرقة من :
Ministry of Tourism (Egypt), Information Center,"Tourism in Figures"

٥ ـ انظر : وزارة السياحة ، الادارة العامة للبحوث ، مجلة البحوث السياحية ، عدد ١٢ ، يونيو ١٩٩٦ ، ص ١١٩ (مرجع سبق ذكره) ، وكذلك البنك المركزى المصرى ، المجلة الاقتصادية أعداد متفرقة فى التسعينات .

٦ ـ انظر وزارة السياحة ، مصر ، الادارة المركزية للتخطيط والمتابعة ، استراتيجية قطاع السياحة ، الوزارة والهيئات التابعة ، لكل من الخطة الخمسية الرابعة : ١٩٩٧/١٩٩٨ ـ

٢٠٠١/٢٠٠٢، الخامسة : ٢٠٠٢/٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٦/٢٠٠٧ ، السادسة : ٢٠٠٧/٢٠٠٨ ـ ٢٠١١/٢٠١٢ ، القاهرة ١٩٩٥ ، وهذا المرجع هو الذى يدور حوله المقال الحالى ولذلك نسميه خلال الصفحات التالية « التقرير الرسمى » أو « التقرير » .

٧ ـ انظر : د . محمد زكى شافعى ، التنمية الاقتصادية ، الجزء الثانى ، دار النهضة العربية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٧٠ ، ص ٢٣ ـ ٢٤ .

٨ ـ انظر « التقرير الرسمى » ، مرجع سبق ذكره فى ملاحظة (٦) .

٩ ـ سوف نعمل على استخدام المصطلحات الواردة فى التقرير الرسمى مالم يرد اعتراض عليها من جهة توافقها مع المصطلحات الشائعة فى علم السياحة .

١٠ ـ تعتمد التنمية السياحية أساساً على تنمية محورى الطلب والعرض ، انظر : مجلة البحوث السياحية ، مرجع سبق ذكره فى ملاحظة ٥ ، مقالة للدكتور صلاح عبدالوهاب « تأصيل مساعدة الدولة لقطاع السياحة » ، ص ١٠ ـ ١٣ .

١١ ـ انظر د . صلاح عبدالوهاب ، مرجع سبق ذكره فى ملاحظة (٢) .

١٢ ـ انظر التقرير الرسمى (سبق ذكره ـ ملاحظة ٦) ، صفحات ١٢ ـ ٢٢ .
هذا وقد بلغ اجمالى مشروعات التنمية من ١٩٩٦/١/١ حتى ١٩٩٦/٦/٣٠ فى مناطق خليج العقبة ، البحر الأحمر ، رأس سدر ، العين السخنة ، الساحل الشمالى لسيناء ، الساحل الشمالى للبحر الأبيض المتوسط ١٥٥ مشروع بتكلفة اجمالية بلغت ٨١١٤,٨ مليون جنيه وفرص عمالة ١٥٢٦٥٠ عامل ، انظر وزارة السياحة ، عصر من السياحة ، القاهرة ، ١٩٩٦ ص ٧١، وانظر أيضا مجلة البحوث السياحية عدد ١٢ (مرجع سبق ذكره) ، ص ٨٥ ـ ٨٦.

١٣ ـ انظر وزارة السياحة ، مركز البحوث ، مجلة البحوث السياحية ، العدد ٧ ، ص ١٣ ـ ٣٨ ، مقالة للدكتور صلاح عبدالوهاب ، تنمية سياحة المؤتمرات والاجتماعات .

١٤ ـ انظر مجموعة مقالات سمنار منظمة السياحة العالمية WTO
WTO seminar, Conference Proceedings, Palazzo ai Giureconsult, Milan, Italy 2 - 3 December , 1994., "GATS" Implications for Tourism, The General Agreement on Trade in Services and Tourism .

١٥ ـ هذا الموضوع فى حد ذاته يستوجب أبحاثا عديدة لاستكشاف وتحليل الآثار المترتبة على تحرير تجارة الخدمات فى اتفاقية GATS والباحثة بصدد نشر مقالة فى هذا الخصوص .

١٦ ـ انظر : J. Krippendorf, " Towards New Tourism Policy " in S. Medlik, (editor) Managing Tourism, pp 311-313, Butter Worth and Heinemann.

١٧ ـ انظر « التقرير الرسمى » (سبق ذكره ملاحظة ٦) ، ص ٥ . وحقيقة كما يذكر الدكتور صلاح عبدالوهاب أن التنمية السياحية يجب أن تمتزج بالتنمية الاقتصادية (انظر السياحة فى عالم متغير ١٩٩٦) ، ص ٣٩٧ ـ ٤٠١ ، وقد بين هذا المقال نفس المعنى ولكن مع التأكيد على أن تداخل التنمية السياحية مع التنمية الاقتصادية لايجب أن يؤثر فى الأولى تأثيراً سلبياً أو يتسبب فى خفض معدلاتها .

١٨ ـ انظر د . جليلة حسن حسنين ، دور الطلب السياحى الدولى فى التنمية السياحية ، (مرجع سبق ذكره) ، ص ٣١٦ - ٣١٩ .

١٩ ـ انظر :

David L. Edgell, SR. International Tourism Plolicy, New York, 1990, pp. 77 - 79 .

Dr. Adams, W. M, Green Development, Environment and Sustainability in the Third World, London and New York, 1992, pp. 8 - 9 .

٢٠ ـ انظر المراجع فى ملاحظة سابقة (٤) وكذلك البنك المركزى ، المجلة الاقتصادية ، أعداد الأعوام ١٩٩٣ - ١٩٩٥ .

٢١ ـ انظر صفحات ٤ ، ٥ فى هذا المقال .

٢٢ ـ انظر « التقرير الرسمى » (مرجع سبق ذكره) ، ص ٨ ، ٩ .

٢٣ ـ انظر : دكتور مصطفى زيتون ، مؤشرات السياحة الدولية والحركة السياحية فى جمهورية مصر العربية ، ص ٧٥ ، وانظر أيضا عصر من السياحة (مرجع سبق ذكره) ، ص ٤٤ ، ١١٧ ، ١٢٢ .

٢٤ ـ انظر صفحات ١٢ ، ١٣ فى هذا المقال .

٢٥ ـ انظر د . عبدالرحمن يسرى أحمد ، التنمية الاقتصادية والاجتماعية (مرجع سبق ذكره) ، ص ٢٦ ، فى ملاحظة (١) .

٢٦ ـ انظر وزارة السياحة ، عصر من السياحة ، (مرجع سبق ذكره) ، ص ٦٢ ـ ٦٦ . وقد ذكر فيها القرارات التى أصدرها مجلس الوزراء بشأن تبسيط اجراءات الحصول على التراخيص اللازمة للمشروعات الاستثمارية وتخفيض فئات الضريبة الجمركية وتنظيم قواعد التصرف بالمجان فى الأراضى الصحراوية المملوكة للدولة وتيسير وتنشيط حركة الطيران العارض .

النطاق الزماني للقواعد الجنائية

دراسة في الحلول النظرية وصعوبات التطبيق